

**قرار رقم ( ٤٨ ) لسنة ٢٠٢٠م**  
**بالغاء وتخويل بعض موظفي وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون**  
**الاجتماعية صفة مأموري الضبط القضائي**

**النائب العام:**

بعد الإطلاع على القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة،

وعلى القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون العمل،

وعلى القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٤م بإصدار قانون الإجراءات الجنائية وبخاصة على المادة رقم (٢٧) منه.

وعلى قرار النائب العام رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ بتخويل بعض موظفي وزارة العمل صفة مأموري الضبط،

وعلى قرار النائب العام رقم (١٧٢) لسنة ٢٠١٥ بتخويل بعض موظفي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية صفة مأموري الضبط،

وعلى اقتراح وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية،

**قرر الآتي: -**

**المادة ( ١ )**

يكون لموظفي التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية التالية أسماؤهم صفة مأموري الضبط القضائي في ضبط وإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ المشار إليه، والقرارات المنفذة له وهم:

م	الاسم	المسمى الوظيفي
١	حنيفة جاسم علي الحمادي	مراقب تفتيش عمل ثالث
٢	جارالله محمد سالم الجهمان	مفتش عمل ثالث
٣	سالم صالح علي الهاجري	كاتب تفتيش عمل ثاني
٤	جاسم محمد احمد الاتصاري	مفتش عمل أول
٥	احمد عبدالله سيد عثمان	اخصائي صحة وسلامة مهنية أول
٦	عبدالله حسن الخوري	باحث قانوني ثالث
٧	عبدالعزيز عبدالله النائب المري	باحث قانوني أول

#### المادة ( ٢ )

يكون لموظفي التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية التالية أسماؤهم صفة مأموري الضبط القضائي في ضبط وإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٤ المشار إليه، والقرارات المنفذة له وهم:

م	الاسم	المسمى الوظيفي
١	العنود ناصر راشد العنبة	اخصائي شؤون إدارية
٢	سعيد مبخوت محمد مسعود جابر	باحث شؤون إدارية ثالث
٣	الجازي غاتم عيسى المنصوري	محاسب ثالث

### المادة ( ٣ )

تُلغى صفة مأموري الضبط القضائي الممنوحة لكل من:

م	الاسم	الرقم الشخصي
١	طلال محمد سعيد المليطي	٢٩٤٦٣٤٠٣٤٤٦
٢	حسن نصر حسن النصر	٢٩٢٦٣٤٠٤٠٧٥
٣	حازم محمد أبو الفتوح محمد لاشين	٢٦٦٨١٨٠٣٧٣٨
٤	صلاح الدين عبد اللطيف موسى إبراهيم	٢٦٦٨١٨٠٣٧٤٣

والسابق منحها لهم بموجب قراري النائب العام رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ ورقم (١٧٢) لسنة ٢٠١٥ المشار إليهما.

### المادة ( ٤ )

على جميع الجهات المختصة كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

**د. علي بن فطيس المري**  
**النائب العام**

صدر بتاريخ: ٢١ / ٨ / ١٤٤١ هـ

الموافق: ١٤ / ٤ / ٢٠٢٠ م